

جامعة إفريقيا العالمية
السودان - الخرطوم

ملتقى الجامعات الإفريقية

التداخل والتواصل في إفريقيا

أوراق المؤتمر العلمي

الكتاب الأول

الخرطوم - يناير 2006

جامعة أفريقيا العالمية

الخرطوم - السودان

ملتقى الجامعات الآفريقية

التداخل والتواصل فى أفريقيا

أوراق المؤتمرالعلمى

الكتاب الأول

يناير ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة إفريقيا العالمية

مؤتمر التداخل والتواصل في إفريقيا

تضم صفحات هذا الملف الأوراق المقدمة لملتقي الجامعات الإفريقي، نشاط الندوة العلمية الذي يجئ تحت شعار التواصل والتداخل في إفريقيا ، ويهدف الملتقي إلي تعزيز روابط التواصل بين الجامعات الإفريقية ممثلة في الإدارات وهيئات التدريس والطلاب ، عسي إن يسهم في ذلك في إبراز حركة التواصل الروحي والفكري والسياسي والإجتماعي ،وإشاعة الوعي بالواقع الإفريقي وتبادل الخبرات لإيجاد مقدمات لرؤية مشتركة لحل مشكلات القارة.
ومن المأمول أن يؤدي ذلك لتعارف وتواصل الجامعات الإفريقية واكتشاف الجامعات لأفضل الطرق لافرقة الجامعات ، حتي تعود تنطق باسم القارة كما يسعى الملتقي لتوحيد العقل الإفريقي وإيجاد القاسم المشترك النابع من الحوار الإفريقي – الإفريقي، والتعاون الإفريقي- الإفريقي، وفتح قنوات التواصل بين الأفارقة.
ويضم هذا الملف الأول البحوث التي وصلت حسي المواعيد مما مكن من ترجمتها وطباعتها في هذا الملف، ونأمل أن نتمكن من تغطية كل البحوث الواردة في المؤتمر.

مع الشكر،،

إدارة الندوة

إشكاليةبناء الدولة فى أفريقيا

أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

منذ موجة الاستقلال الأفريقي فى بداية ستينيات القـــرن الماضـــى انصرف اهتمام دراسى السياسة الأفريقية إلى التركيز على بحث طبيعة الدولـــة الأفريقية ، غير أن هذا الاهتمام سرعان ما توارى مع بداية التـسعينيات فـــى أدبيات علم السياسة فى أفريقيا حيث تحولت الاهتمامات الأكاديمية إلى مفـــاهيم أخرى مثل التحول الديمقراطى ، والحكم الجيد ، والمجتمع المدنى...الخ فما هى أسباب هذه التحولات ؟

هل ترجع إلى عجز النظريات المتعلقة بمفهوم الدولة عن تفسير طبيعة الدولة الأفريقية ؟ أم إلى خصوصية الدولة الأفريقية ؟ أم إلى بـــروز ظـــاهرة العولمة وانعكاساتها السلبية على الدولة الأفريقية السلبية على الدولة الأفريقية ؟

ذلك ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه من خلال محاور ثلاثة :

أولاً : يتعلق بإشكاليات الاقتراب

ثانياً : يتعلق بإشكاليات تفسير واقع الدولة الأفريقية

ثالثاً : يتعلق بإشكاليات الوضع الراهن-العولمة وانعكاساتها على الدولة الأفريقية .

المبحث الأول
إشكاليات الاقتراب

وسنتناول هذا البحث على مرحلتين زمنيتين : ما قبل تسعينيات القرن الماضى ، ومنذ بداية التسعينيات لإظهار كيف تحولت أدبيات علم السياسة فـــى أفريقيا من الاهتمام بدراسة طبيعة الدولة الأفريقية إلى دراسة مفاهيم أخرى .

أولاً : الاقترابات النظرية لدراسة الدولة الأفريقية (ما قبل التسعينيات) :

اختلف علماء السياسة فى تحليلهم للدولة مـــن زاويـــة مـــا إذا كـــانوا يتعاملون معها كأداة ضبط ونفوذ ، أم باعتبارها أداة لحل مشكلات المجتمـــع . حيث تذهب المجموعة الأولى إلى النظر إلى الدولة نظرة سلبية حيث هـــى أداة

قهر واستغلال ، فى حين تنظر إليها المجموعة الثانية نظرة إيجابية ، فالدولة تقوم بإيجاد حلول لمشكلات المجتمع ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة .
ويكمن الفارق بين الاتجاهين فى أن الأول بنائى Structuralist بينما الثانى يركز على دور الإدارة الإنسانية .

إن المتأمل فى أدبيات السياسة الأفريقية يهوله ذلك الكم من الاقترابات المتعلقة بدراسة ظاهرة الدولة فى أفريقيا على مدى العقود الثلاثة التالية للاستقلال ، وعلى أية حالة فإنه يمكن إجمالها فى أربعة اقترابات ، إثنان منها يسعيان لبناء تصور أكثر عمومية (نظرية التحديث ، والماركسية الجديدة) والإثنان الآخران يسعيان لبناء تصور أكثر نسبية (نظرية فشل الدولة ، وما بعد الحداثة) وسنعرض لهذه الاقترابات بصورة موجزة .

١- نظرية التحديث Modernization Theory

منذ ستينيات القرن الماضى أهتم اقتصاديو التنمية باستخدام مفهوم الدولة فى نظرياتهم عن التنمية – متأثرين بكتابات كينز – حيث تمارس الدولة دوراً جوهرياً فى تحفيز الطلب على السلع والخدمات . ومن ثم فإن على الدول الأفريقية ، وغيرها من الدول النامية ، أن تعمل على اللحاق ببقية دول العالم ، وبخاصة الغرب ، من خلال التخطيط الشامل واستيراد رؤوس الأموال والخبرة الفنية من الخارج للأسراع بعملية التنمية .

وفى المقابل فإن علماء السياسة قد تجنبوا استخدام مفهوم " الدولة " باعتباره مفهوماً شديد البساطة ، ورأوا أنه من الأهمية بمكان تطوير مصطلحات جديدة منفصلة عن الخبرة التاريخية للغرب ، فنما تطوير مصطلح " النظام السياسى " على يد كل من جابرييل ألموند ، وجيمس كولمان ، على اعتبار أن أى نظام سياسى يقوم بأداء وظائف سياسية معينة بغض النظر عن مستوى التنمية فى ذلك المجتمع . وبإيجاز فإن البنائية الوظيفية قد نبذت مفهوم الدولة لصالح مفهوم النظام السياسى ، وهى إن اعترفت بالدولة فذلك باعتبارها ساحة لتنافس القوى الاجتماعية من أجل التخصيص السلطوى للقيم النادرة .

وعلى أية حال فإن العامل المشترك الذى اجتمع عليه علماء الاقتصاد والسياسة خلال عقد الستينيات تمثل فى قناعتهم بعملية التحديث ، ونظريات انتقال الدول من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية على نحو ما ذهب إليه والت روستو [١] .

وقد تم تطبيق هذه النظرية على الواقع الأفريقى من جانب Clifford Geertz Aristide Zolberg, David Apter.

فالأول ، يذهب إلى أن المشاعر الأثنية تشكل العامل الأساسى فى الواقع الاجتماعى للدول الأفريقية الوليدة ، فى حين يرى أبتر أن النظام القبلى يتعارض مع النماذج المعاصرة " الغربية " للتنظيم الاجتماعى والسياسى ، بينما يذهب زولبرج إلى أن الدولة الأفريقية تفتقر إلى القدرة على ممارسة سلطتها على الفضاء الأثنى للمجتمع المدنى على المستوى المحلى ، وينتهى إلى القول بأن الدول الإفريقية الجديدة تعانى بشدة من تقلص سلطتها وليس من تزايدها(٢).

وبعد ذلك بعقدين من الزمان تعود هذه الأفكار لتنتعش مرة أخرى على يد جوران هايدن Goran Hyden الذى يرى أن الدول الأفريقية ما زالت تعيش مرحلة الروابط التضامنية التى تعتمد على الاقتصاد المعيشى الفلاحى وترتكن إلى المقايضة ، والدعم والاتصالات والتفاعلات بين جماعات ترتبط برباط الدم والعشيرة ، والجماعة ، والدين ... الخ ،وأن أفريقيا ستتحول من مجتمع قبلى إلى مجتمع غير قبلى ، ومن التضامن التلقائى إلى التضامن العضوى ومن السلوك الشخصى إلى سلوك الانجاز ، ومن الاقتصاد المعيشى إلى الاقتصاد الرشيد ، ومن ثم فإن الاستراتيجية التنموية الوحيدة المطلوبة – على نحو ما يرى هايدن – لتحقيق تحول ناجح ، تتمثل فى تقوية البرجوازية المحلية ، وإزالة العقبات التى تضعها الدولة فى وجهها بشكل يفتح الباب أمام التخلص من الهياكل والعقليات السابقة على الرأسمالية ، وهيمنة العوامل الطبقية والاقتصادية على السياسة الأفريقية ، ورغم أن هايدن يصر على أفريقيا حالة خاصة يجب أن تحلل بطريقة مختلفة عن غيرها من العالم ، إلا أنه يعتنق منظوراً تطورياً على نحو ما تذهب نظرية التحديث ، حيث يرى أن أفريقيا ستتشبه الغرب فى المستقبل (٣).

٢- النظرية الماركسية الجديدة Neo- Marxist Theory

حظى مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، وقد كان لذلك تأثيره على كتابات التنمية فى الدول النامية فى عدة اتجاهات نذكر منها :

أ. إذا كانت الماركسية الأرثوذكسية تشترك مع نظرية التحديث فى أن الدولة ظاهرة اجتماعية نشأت فى غمار تطور الرأسمالية ، فإن هذه النظرة

تعرضت للنقد من جانب أنصار الماركسية الجديدة أمثال بولانتزاس Nicos Poulantzas ، وسمير أمين ، فالأول يرفض مقولة أن الدولة هى نتاج الرأسمالية التجارية بالضرورة ، فى حين يضيف الثانى أن الدولة نشأت فى أفريقيا السوداء فى إطار مجتمعات ريعية ، وتجارية ، بل أن هناك دولاً قديمة نشأت استناداً إلى حقائق لغوية وثقافية كالدولة المصرية القديمة وهو ما يعنى أن الدولة كظاهرة اجتماعية ليست بالضرورة نتاجاً للنمط الرأسمالى للإنتاج [٤].

ب. يذهب الماركسيون الجدد إلى أنه من الضرورى لفهم الدولة معرفة من يسيطر عليها ، فكتابات ليس Leys وشيفجى Shivji تؤكد أن الهيمنة على الدولة فى أفريقيا لا تمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة ، وإنما تمارسها طبقة بورجوازية بيروقراطية أو كومبرادورية تستغل سيطرتها على الدولة فى الإثراء غير المشروع[٥] .

ج. واستناداً إلى ما تقدم فإن الدول الأفريقية لا تخضع حقيقة لسيطرة القوى الوطنية فى المقام الأول ، ولكن لوكلاء الرأسمالية العالمية ، بما يعنيه ذلك من أن سياسات الدول الأفريقية تحددها فى المقام الأول الرأسمالية العالمية.

وقد ساند هذا الرأى فريقان من أنصار الماركسية الجديدة :

- ❖ **الفريق الأول** [٦]: يعبر عنه والتر رودنى ، وسمير أمين –ويذهب إلى أن دول العالم الثالث ليس أمامها من خيار إلا فك الارتباط مع النظام الرأسمالى والأخذ بالإشتراكية والاعتماد على الذات ، إذا ما أرات إحداث تنمية حقيقية وأن يكون لها سياسة خارجية مستقلة غير تابعة .
- ❖ **الفريق الثانى** [٧] : ويعبر عنه ستيف لانجدون Langdon ونيقولا سونيسون Nicola Swainson وكا بلسنكى Kaplinsky وقد ركز هؤلاء على دور الشركات متعددة الجنسيات ، وشاركوا أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات فيما عرف " بالجدل الكينى "، وشرحوا الدور الذى لعبه الرأسمال الأجنبى فى عملية التنمية الوطنية فى كينيا ، وما أسفر عنه من ظهور بورجوازية وطنية مستقلة بدرجة كبيرة .

وعلى أية حال فإن كل الرؤى السابقة كانت نتاجاً للنظرية الماركسية التى ترى أن الظاهرة السياسية فى المجتمع محكومة بالقوى المادية ، فالدولة جزء من المجتمع وتعكس الانقسامات الطبقية ، وهى بالتبعية أداة قهر واستغلال

يتعين زوالها فى مرحلة تاريخية معينة على عكس نظرية التحديث التى ترى فى الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع .

٣–فشل نظرية الدولة Failure of The State Theory

الافتراض الأساسى الذى ساد كتابات التنمية منذ أواخر الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضى يتمثل فى أن الدولة قد فشلت فى الاستجابة لتوقعات الشعوب الأفريقية منذ الاستقلال ، وقد عزا أنصار هذا الاتجاه هذا الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها : التسيب الإدارى ، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية ، والتدخل الزائد للدولة ، وعجز الحاكمين عن السيطرة الفعلية على الجماعات والطبقات الأخرى فى المجتمع ، وشخصنة السلطة الناجمة عن عمليات الأفرقة ، ومحصلة ما تقدم أن افتراضات الرشادة التى يجب أن تميز الدولة الحديثة فى أفريقيا ليس لها وجود .

وقد انتهى هؤلاء وأولئك إلى ضرورة الاعتراف بأهمية القيم التقليدية (السابقة على التحديث) ، ورفض القول بتداعى دور الدولة كأداة للتنمية ، ورفض فهم الدولة كظاهرة عالمية حيث رؤى ضرورة النظر إليها وتحليلها فى سياقها المحلى [٨] .

٤– نظرية ما بعد الحداثة Post – Modern Theory

تتنوع كتابات ما بعد الحداثة بدرجة كبيرة تجعل من الصعب إدخالها تحت مظلة واحدة ، ولكن ما يجب التركيز عليه هنا أن أنصار ما بعد الحداثة يركزون انتقاداتهم على الإطار النظرى والمنهاجى أكثر منه على الإطار التطبيقى ، ذلك أنهم يذهبون إلى القول بأنه لا توجد حقيقة مطلقة ، فكل شئ نسبى ، ولا توجد نظرية كبرى يمكن أن تدعى امتلاكها للحقيقة كاملة ، ذلك أن هذا القول يمكن أن يؤدى إلى عدم فهم ظواهر محددة تملك سياقها الخاص . وهكذا فإن فكرة الحقيقة العلمية التى يقوم عليها التقدم المعرفى تتعرض لأعنف هجوم لم تشهده من قبل [٩].

إزاء ما تقدم برزت العديد من الأسباب التى دفعت إلى التحول عن النماذج المعرفية السابقة ويمكن أن نوجز بعضها فيما يلى :

- أن إصرار العديد من الباحثين على طرح قوانين عامة لتفسير الظواهر السياسية بصرف النظر عن السياق الخاص والمحلى لكل ظاهرة ، ورغم أنه يشكل فى الحقيقة جوهر العمل العلمى ، إلا أنه كثيراً ما قد يؤدى إلى

رفض أية تفسيرات بديلة ، وإلى حالة من التعالى الفكرى والتحجر الفعلى تسفر عن فشل إخضاع النظرية للتطبيق العملى .

- الانهيار الواقعى للدولة الأفريقية ، وبالتالى فإن مفهوم الدولة يفقد الكثير من قيمته التفسيرية ، فالمسائل الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية يمكن فهمها من خلال اقترابات أخرى غير تلك التى تقدمها نظريات الدولة .
- ظهور نموذج معرفى متماسك لليبراليين الجدد Neo- Liberal اقتصادى بالأساس يركز على السوق أكثر منه على الدولة ، ولذلك حظيت طبيعة برامج التكيف الهيكلى وأثارها بالأولوية فى العديد من الدراسات فى الثمانينيات والتسعينيات ، وتواكب مع ذلك الاهتمام المتنامى بين علماء السياسة بقضايا التحول الديمقراطى ، والمجتمع المدنى ، وقد أسفر ذلك عن تراجع مفهوم الدولة فى علم السياسة فى أفريقيا ، ولم يقتصر تهميش مفهوم الدولة على المستوى التنظيرى فحسب ، وإنما امتد ليشمل المستوى الواقعى . فلقد جادل جاكسون ، وروزبرج[١٠] فى وجود دولة فعلية فى أفريقيا فهى على حد قولهم " قوقعة أمبريقية Empirical Shell " ثم إن الدولة الأفريقية تفتقر إلى الأركان الضرورية للدولة على نحو ما حددها ماكس فيبر ، وخاصة وجود سلطة تتسم بالرشادة ، وإذا كانت هذه الملاحظات صحيحة فإن أية جهود لإصلاح الدولة الأفريقية تصبح لا معنى لها ولا جدوى من ورائها .

ثالثاً : الاتجاهات المعاصرة فى السياسة المقارنة :

تكشف متابعة الدراسات التى أجريت على السياسات الأفريقية فى العقود الثلاثة التالية للاستقلال عن هيمنة اقتراب الاقتصاد السياسى على معظم هذه الدراسات ، غير أن دراسات السياسة المقارنة منذ السبعينيات قد أثبتت مسارات مختلفة تماماً عن الأجيال السابقة عليها ، وأول هذه الاختلافات أنها كانت أقل تركيزاً على " المصلحة " ، وأكثر ابتعاداً عن اقتراب الاقتصاد السياسى ، وأكثر اهتماماً بالقواعد ، والنظم ، والهويات ، والمؤسسات ، وهذه المفاهيم الأربعة تظهر كثيراً فى الدراسات المعاصرة . وفى ظل ذلك كان هناك اعتراف متزايد بأهمية الثقافة السياسية كعامل هام ليس من حيث خضوعه للتفسير فحسب ، وإنما كعامل مفسر بذاته ، وقد أخذ الاهتمام بدور الثقافة السياسية أشكالاً مختلفة ، يمكن إجمالها فى أربعة اقترابات اثنان منها يسعيان

لبناء تصور أكثر عمومية (نظرية المؤسسية الجديدة ، والنظرية الديمقراطيـــة) واثنان يسعيان لبناء تصور أكثر نسبية (نظرية الـــنظم ، والنظريـــة التعدديـــة الثقافية) ، وسنعرض لهذه الاقترابات بصورة موجزة :

١- نظرية المؤسسية الجديدة Neo- Institutionalist Theory

وقد اتخذت هذه النظرية صورتين أساسيتين ، إحداهما متفائلة والأخرى متشائمة :

أ- **الصورة الأولى** (١١): تذهب إلى أن المصلحة الذاتية لا تكفـــى وحـــدها كدافع للعمل السياسى ، ذلك أن للمؤسسات دور فـــى تـــشكيل وصـــياغة الاختيارات العامة والجماعية المعبرة عن المصالح على اعتبار أن مثل هذه الاختيارات لا تتم فى فراغ وإنمـــا تتـــأثر وتتحـــدد بـــالقوانين والقواعـــد والمؤسسات التى طورها البشر لتنظيم أنشطتهم العامة على نحـــو يـــسمح بتحقيق درجة من الاستقرار والثبات فى محيطهم الاجتماعى .

ب- **الصورة الثانية** (١٢): وهى مستمدة أساساً من علـــم الاجتمـــاع ، وعلـــم اجتماع المؤسسات ، وتذهب إلى أن التاريخ يحتـــوى مـــن النتـــائج غيـــر المتوقعة أكثر مما يحتوى من النتائج المتوقعة ، وبالتالى فإن العمل الجمعى أو العام يتوارى خلف المؤسسات الشرعية التى تخط لنفسها طريقها الخاص ، ومن ثم فإن الإرادة الإنسانية تبدو محدودة الأثر .

٢- النظرية الديمقراطية :

وليس المقصود هنا المقولات الفلـــسفية عـــن الديمقراطيـــة ، وإنمـــا الدراسات التطبيقية التى انتهت إلى أن الديمقراطية ترتبط بوجود نوع معين من الأبنية والمؤسسات الاجتماعية ، فالديمقراطية بهذا المعنى متغير تـــابع وتبعـــا لذلك – وعلى نحو ما يرى أنصار هذه النظرية – فإن الديمقراطيـــة لا يمكـــن توقعها فى البلدان النامية الفقيرة ، انطلاقاً من حداثـــة المؤســـسات الـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان ، ويضيف هؤلاء أن عملية التحـــول الديمقراطي عملية طويلة وشاقة ، وترتبط بالعديد من المشكلات أكثر مما ترتبط بالاستقرار ، وينتهى هؤلاء إلى القول بأنه من الخطأ الزعم بأن الدول يمكن أن تكون ديمقراطية بغض النظر عن الواقع الاقتصادى الاجتماعى لها (١٣).

٣- نظرية النظم Regime Theory (١٤)

الواقع أن هذه النظرية عبارة عن جملة من النظريات تتباين فيما بينها من زاوية نقطة التركيز لدى كل منها .

أ. فهناك مجموعة تركز على تحليل النظم Regimes في مرحلة التحول.

ب. وهناك مجموعة أخرى تركز على مفهوم الحكم Governance وكيف يمكن إدارة هذه العملية .

ج. وهناك مجموعة تركز على كيفية تأثير نظم الحكم على تخصيص الموارد .

إلا أن هذه المجموعات تتفق فى اهتماماتها بدراسة المؤسسات والقيم كمتغيرات وسيطة للعمل الاجتماعى والسياسى ، واعتبارها النظام – System وليس الفرد – هو وحدة التحليل ، وبالتالى ينصرف الاهتمام إلى محاولة فهم كيف يمكن تغيير هذه النظم فى المدى القريب لإحداث مخرجات معينة كالأخذ بالديمقراطية ، والاستفادة بالموارد المتاحة ...الخ .

٤- نظرية التعددية الثقافية Cultural Pluralism Theory[١٥]

وقد اهتم أنصار هذه النظرية بالدور الذى تلعبه الهوية الثقافية (لغة-عرق-دين-أثنية) فى التفاعل الاجتماعى ، وفى توزيع الموارد بل وفى المجاوز البشرية وإبادة الجنس التى انطلقت من عقالها فى التسعينيات . ويميل أنصار هذه النظرية إلى عدم التعميم والقول بأن هناك دروسا عالمية ، ذلك لأن لكل حالة سياقها وظروفها التى تجعلها متفردة ، وتتطلب حلا يتمشى مع هذه الخصوصية .

وهكذا يبدو واضحا مما تقدم أن مفهوم النظام Regime قد حل إلى حد بعيد محل مفهوم الدولة كبؤرة اهتمام رئيسية فى دراسة السياسة الأفريقية ، خاصة مع تضاؤل إمكانية عودة وشيكة لنظريات الدولة إلى حقل الدراسات السياسية ، هذا رغم أن قضايا المساواة الاجتماعية وإعادة التوزيع ستزداد أهميتها كبؤرة تركيز لدى الأكاديميين وممارسى السياسة ، ومع التلاشى الحقيقى للدولة فى معظم أفريقيا ، فإن الاهتمام يحتمل أن ينصرف إلى حقول أخرى إن لم تكن النظم فعلى الأقل المؤسسات ، والتعددية الثقافية ، وفى حالة صدق هذا التوقع فإن نظريات الدول ستبقى فى الظل إلى حين ، وستستمر عملية تفسير السياسات الأفريقية بمساعدة نظريات أخرى .

المبحث الثانى
إشكاليات تفسير واقع الدولة الأفريقية

يذهب أحد المتخصصين فى الشئون الأفريقية إلى القول بأن الدولة الأفريقية المعاصرة مجرد خيال ، فالكل يتحدث عنها ولكن لا أحد يعرف ماهيتها . ولعل مرد هذا القول أن الدول الأفريقية تبدو من حيث الشكل كغيرها من الدول – الأوروبية تحديداً – لكن مضمونها يشير إلى عكس ذلك ، فالدول الأوروبية نشأت وتطورت من خلال تفاعلات وتطورات سياسية اعتملت فى القارة الأوروبية بشكل جعلها تعكس واقع الجماعة السياسية التى تعيش فيها ، فى حين أن الدولة الأفريقية هى مجرد " واقعة رسمية قانونية " أنشأتها القوى الاستعمارية عشية تصفية الاستعمار خدمة لمصالحها . وعلى نحو ما يشير Gerard Chaliand [١٦] فإن الدولة القومية الأوربية نهضت على أساس " وحدة أثنية " نشأت وتطورت فى إطار دول تعددية ، ذلك أن انهيار الإمبراطورية النمساوية / المجرية ، والامبراطورية العثمانية قد فتح الطريق لقيام دول أثنية تشكل كل منها وحدة تاريخية وثقافية وأحيانا لغوية ولكل منها تنظيمها السياسي المستقل الذى يضفى عليها صفة الدولة القومية ، وبمعنى آخر فإن وجود الأمة " الأثنية " قد سبق وجود الدولة ، فى حين أن حالة أفريقيا تشير إلى تطور عكسى ذلك أن الدول الإفريقية الحديثة التى نشأت عقب تصفية الاستعمار قد قامت كلها–فيما عدا حالات محدودة– على " تعددية أثنية " داخل كل منها ، بشكل جعل من الصعوبة بمكان تحقيق الاندماج الوطنى فى ظل هذا التعدد الثقافى واللغوى ، وواقع الحال يشير إلى أن شعار القومية الأفريقية كان تعبيراً عن مصالح جماعة من المتعلمين والنخب الأفريقية المدربة فى الغرب ، وبعبارة أخرى فإن الدولة الأفريقية ولدت ابتداء فى أذهان الوطنيين ، قبل أن يكون هناك وطن محدد ، وهكذا فإن إقامة الدولة جاءت تعبيراً عن الرغبة فى بناء أمة [١٧].

وبناء على ما تقدم سيتم تناول هذا الموضوع على النحو التالى :

أولاً : المسار التاريخى للدولة الأفريقية

ثانياً : طبيعة الدولة الأفريقية

ثالثاً : الدولة الأفريقية حقيقة فعلية أم واقعة رسمية قانونية

<u>أولاً : المسار التاريخي للدولة الأفريقية :</u>

وسيتم تتبع هذا المسار على عدة مراحل على النحو التالى :

١-الفترة السابقة على الاستعمار (١٨):

كانت هناك أمم على مستويات متفاوتة من الكثافة فيما يتعلق بتكويناتها الاجتماعية ، التى ترتبط بروابط القربى أو غيرها من الروابط الاجتماعية التى ترتكن على تقاليد ثقافية ، وتستند إلى هيكل إدارى سياسي منظم ، وكان على رأس هذه الأمم طبقات حاكمة تتولى جمع الجزية وترعى عملية المبادلات التجارية مع الجيران ، وتحمى طرق التجارة والأسواق وتتولى إعادة توزيع الموارد والفائض ، وقد استخدمت هذه الطبقات الحاكمة أسطورة الأصل المشترك ، وأيديولوجيات القرابة ، والتاريخ الشفهى للهجرات والغزوات كأدوات لخلق تقاليد ثقافية مشتركة تخدم عملية تعزيز الهوية الوطنية وتساعد على تدعيم الولاء السياسى . ولقد شكل البعد الوطنى حقيقة لدى هذه المجتمعات ، يؤكد ذلك أنه بعد أن تم تمزيق هذه المجتمعات نتيجة الغزو الاستعمارى ، فإن محاولات جادة قد تمت لاستعادة هذا الواقع فى الفترة التى أعقبت تصفية الاستعمار .

غير أن ما يجب التأكيد عليه فى هذا السياق أن بعض الدول السابقة على الاستعمار كانت ترتبط بأمة ، فى حين أن البعض الآخر كان يرتبط بإقليم ومن أمثلة الحالة الأولى – تلك الدول التى قامت فى وسط أفريقيا واصطبغت بالصبغة التجارية أو بعمليات الغزو واستطاعت أن تنمى هويات وطنية على مدى قرنين من الزمان فى ممالك كونجو Kongo، وكوبا Kuba، ولوبا Luba، ولوندا Lunda .

ومن أمثلة الحالة الثانية – والتى افتقرت إلى هويات وطنية مملكة نزنجا فى ماتامبا ، ومملكة امبانجالا فى كاسانجى ، ومملكة لوندا فى كاذبمبى ، ومملكة نيامويزى/بيكى فى جارينجانزى .

٢- الفترة الاستعمارية (١٩):

ومع الغزو والاحتلال الاستعمارى الأوربى فإن فرص تطور هذه الهياكل الاجتماعية للتحول إلى أمم قد تقوضت إن لم تكن قد انهارت تماما مع تدمير هياكل السلطة فيها ، ولم تنج من ذلك إلا الدول التاريخية فى أفريقيا : مصر-ليبيا-تونس-المغرب-رواندا-بوروندى-أثيوبيا-ليسوتو-

سوازيلاند—مدغشقر . فى حين أنه فى المستعمرات الأخرى والتى ضمت فى إطارها جماعات أثنية مختلفة فإن كثافة الشعور بالهوية القومية ظلت ضعيفة ، فقد خدم الزعماء التقليديون لهذه الجماعة الإدارة الاستعمارية ومثلوا جماعاتهم لديها ، وكانت مهام هؤلاء الزعماء بالأساس استخراجية لخدمة المصالح الاستعمارية ، جمع الضرائب ، وتجنيد العمالة ، والعمل الاجبارى والحفاظ على الأمن والنظام ، وهو ما أسفر عن كراهية المواطن العادى لهم بشكل دفعة للبحث عن قيادة جديدة له فى الكفاح ضد الاستعمار . وقد وجدها فى البورجوازية الصغيرة الأفريقية الجديدة ، وهى الطبقة التى راحت ترفع لواء القومية الأفريقية .

وهكذا فإن التأثير الاستعمارى على المسألة القومية كان أمرا معقداً فمن جهة أسفر الحكم الاستعمارى عن تدمير عدد من الأمم السابقة على الاستعمار أو تمزيقها إلى العديد من الجماعات الأثنية ، ومن جهة ثانية فإن الاستعمار قد وحد الجماعات الأثنية والقومية فى إطار مؤسسى إقليمى مما وسع الفضاء الاجتماعى لهذه الجماعات وولد لديها خبرة الاحساس المشترك بالاستغلال الاقتصادى والاضطهاد السياسى والقمع الثقافى ، باعتبارهم عربا أو أفارقة وهوالأمر الذى دفع إلى التوحد فى النضال المشترك ضد الاستعمار .

٣- الكفاح ضد الاستعمار

لقد بدأت مسيرة الكفاح الأفريقى ضد الاستعمار والعنصرية على يد الأفريقيين فى أمريكا الشمالية والكاريبى حيث وطن رواد حركة الجامعة الأفريقية (سيلفستر ويليامز–ويليام ديبوا–ماركوس جارفى) ، وباعتبارها حركة فكرية بالأساس فقد كانت تعبيراً عن الرغبة فى تأكيد الذات الأفريقية للمنحدرين من أصل أفريقى خارج القارة ، سعيا منهم لاستعادة كرامتهم وإقامة أمة مستقلة على أرض القارة الأفريقية، وهو الأمر الذى عبرت عنه الجارفينية –باعتبارها الجناح الشعبى للحركة – وصادف هوى فى كافة أرجاء أفريقيا (٢٠).

ومع ظهور حركة الجامعة الأفريقية فإن المسالة القومية فى أفريقيا باتت أكثر تعقيدا ، فأى من الهويات الثلاث التالية يمكن الارتكان عليه لإقامة الدولة الأفريقية ؟ :

أ. الأمة الأثنية – ذات التاريخ المجيد ، التى أحاطت بها العملية الاستعمارية أو تلك التى ولدت فى غمار تناقضات الوضع الاستعمارى ، ومن أمثلتها : اجبوا ، كاساى، لوبا .

ب. أم الأمة الإقليمية – التى خلقها الاستعمار ، دون مراعاة للتعددية الأثنية والثقافية ؟

ج. أم الأمة الأفريقية الجامعة – التى يشكل أفريقيو الدياسبورا جزءاً لا يتجزأ منها ؟

وقد كان لكل هوية مؤيدوها المدافعون عنها ، فقد أيد الزعيم النيجيرى أوبافيمى أوولو عام ١٩٤٧- فى كتابه " الطريق إلى الحرية النيجيرية " – الهوية الأثنية حيث دعا إلى قيام دولة متعددة القوميات تتكون من فيدرالية تضم أمما أثنية (٢١)، فى حين أيد نكروما الهوية الأفريقية الجامعة ودعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية ورغم أن هوية الجامعة الأفريقية كانت جذابة للوطنيين الأفارقة بين عامى ٤٥-١٩٦٠ إلا أنها سرعان ما تناقضت مع المصالح الاستعمارية ومع المصالح الطبقية للبرجوازية الصغيرة الأفريقية ، وهى الطبقة التى قادت النضال الوطنى ، ذلك أن هدف الاستعمار الجديد انصرف إلى منح الاستقلال للأقاليم المستعمرة مع استمرار السيطرة على اقتصادياتها وقد انسجم ذلك مع المصالح الطبقية للبورجوازية الصغيرة فى الأخذ بالأمة الإقليمية ، ذلك أن عملية البلقنة تمكن هؤلاء من التمتع بمزايا السلطة السياسية والثروة الاقتصادية ، واتساقا مع عملية البلقنة فإن الوحدات الاستعمارية الكبرى والتى كانت تخضع لحاكم عام واحد كأفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، والكنغو البلجيكى ورواندا أوروندى قد تم تمزيقها إلى ٨-٤-٣ وحدات على التوالى .

لقد تقوضت كافة المحاولات التى استهدفت الحفاظ على هذه الكيانات موحدة لتعارضها مع مصالح الامبربالية الفرنسية التى قدمت الدعم للسياسي الأفريقى فيلكس هوفويه بوانيه ليضرب كافة المحاولات الوحدوية التى بذلتها الأحزاب الراديكالية فى غينيا والسودان الفرنسى (مالى) والنيجر والسنغال، وفولتا العليا (بوركينا فاسو) وداهومى (بنين) . وهكذا سقطت فكرة إقامة الدولة الأفريقية الجامعة ضحية النزعة الانتهازية لكل من الامبريالية ، والبرجوازية الصغيرة الأفريقية (٢٢).

وهكذا فإن الدولة الأفريقية نشأت مرتبطة بهوية إقليمية ناجمة عن تقسيم استعمارى ، وغير مرتبطة بهوية أثنية تشكل بؤرة ارتكاز لتماسكها وباتت القضية المحورية فى السياسة الأفريقية تتمثل فى مشكلة الاندماج الوطنى أو بناء الدولة الأمة .

٤- مرحلة الاستقلال :

يشكل عام ١٩٥٦ علامة بارزة فى الهوية الإقليمية الأفريقية ، فهو ليس عام أزمة السويس حيث تمكنت مصر من الحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية فحسب ، ولكنه عام استقلال المغرب ، وتونس ، والسودان ، وعام صدور القانون الاطارى الذى أقام حكومات إقليمية فى المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا ووسطها ومدغشقر ، وهو أيضا عام بزوغ الهويات الوطنية فى كل من زائير ، وانجولا ، وغينيا بيساو . ومع اجتماع مؤتمر الشعوب الأفريقية بأكرا عام ١٩٥٨ فإن الحديث عن الأمة الأفريقية والدولة الأفريقية الجامعة صار مجرد لغو فارغ المضمون ، ذلك أن معظم الوفود كانت تمثل حركات وطنية تسعى لاستقلال أقاليمها المستعمرة ، وتدعمت الوطنية الاقليمية بصورة مكثفة لدرجة أن أحد الوفود إلى المؤتمر قد أجبر على التخلى عن هويته الأثنية بين عشية وضحاها ، وقد كان هذا الوفد برئاسة هولدن روبرتو الذى يمثل اتحاد شعب شمالى أنجولا UPNA – وهو التنظيم الذى كان يسعى لانفصال شمال أنجولا لاستعادة مملكة كونجو القديمة kongo – فقد اضطر إلى تغيير اسم حركته إلى اتحاد شعب أنجولا UPA ليقبل تمثيله فى المؤتمر . وليس من شك فى أن ذلك يعد مثالا على الالتزام الأفريقى بإقامة دول ترتكن على التقسيم الإقليمى الاستعمارى [٢٤].

وقد أسفر عملية الاستقلال عن قيام ٥٤ وحدة سياسية معترف بها فى أفريقيا يمكن تصنيفها على النحو التالى :

أ. دول تاريخية – وهم تضم عشر دول : مصر-ليبيا-المغرب-تونس-رواندا-بوروندى-إثيوبيا-ليسوتو-سوازيلاند-مدغشقر .

ب. دول تمتلك هوية ثقافية – وهى تضم أربع دول : الجزائر-بتسوانا-الصومال-الصحراء الغربية .

ج. دول تتسم بالتعددية الإثنية والثقافية – وتضم بقية الدول الألإريقية ، وهذه الدول تعانى بدرجة أو بأخرى من أزمة الاندماج الوطنى خصوصا مع

هيمنة جماعة على بقية الجماعات سياسيا واقتصاديا وثقافيا ورفضها الالتزام بتحقيق الوحدة فى إطار التنوع بما ينطوى عليه ذلك من احترام ثقافات ولغات ومعتقدات الجماعات الأخرى .

ويمكن اجمالا تحديد ممارسات نظم الحكم الأفريقية ، والتى أسفرت عن تعقيدات فى أزمة الاندماج الوطنى – فى ثلاث :

١- **الفشل فى تحقيق التنمية الاقتصادية** : رغم أن العديد من حكومات الدول الأفريقية قد أعلنت فى البداية التزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا أن هذا الالتزام سرعان ما تراجع ليفسح المجال أمام المصالح الطبقية للحكام الذين انصرفوا إلى احتراف السياسة واستغلال السلطة للحصول على مكاسب مادية والإثراء الفاحش غير المشروع ، وفى وقت كانت فيه الدول الأفريقية غير مهيأة هيكلياً للقيام بمهام التنمية إزاء ضعف اقتصادها ، واعتمادها على تصدير المواد الخام التى تخدم مصالح الشركاء التجاريين فى الخارج . وإزاء التردى الاقتصادى ، وردود الفعل الشعبى المعادى ، فإن الحكام واجهوا مطالب الشعوب بالاضطهاد والقهر ، مما أفقد الحكومات الأفريقية مصداقيتها وبالتبعية شرعيتها ذلك أن الرجل العادى – على حد قول اميكار كابرال – يتوقع حياة أفضل بعد تضحياته الجسام أثناء نضال التحرير ، فالشعوب لا تجارب من أجل المبادئ ولكن من أجل السلام ، والمكسب المادى ، والمستقبل الأفضل للأبناء (٢٤) .

٢- **التركيز على المتطلبات الأمنية والدفاعية** : وإزاء الفشل فى تحقيق التنمية الاقتصادية وحالة الاحباط الناجمة عن ذلك ، انتاب الحكام الخوف من شعوبهم ، فوجهوا جل اهتمامهم لتحقيق الاستقرار بالاكراه ، فالتهمت نفقات الأمن والدفاع الجانب الأكبر من الميزانية خصما من عملية التنمية بشكل أهدر الموارد النادرة وأدخل الدول الأفريقية فى حلقة شريرة ، وتدخل العسكريون فى الحكم ، وتفاقمت أزمة المديونية نتيجة سباق التسلح ، وزادت التبعية للخارج ، ورغم ذلك ظلت الدول الأفريقية مطمئنة إلى سلامتها الإقليمية التى كرستها الثنائية القطبية حيث لم تحدث حالة اعتراف دولى بحركة انفصالية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠ إلا فى حالة بنجلاديش عام ١٩٧١ ، ورغم انهيار العديد من الدول الأفريقية فى التسعينيات (الصومال–ليبيريا–سيراليون–غينيا بيساو .. الخ) فإن

النظام الدولى الجديد أثر الركون إلى الصمت والتعامل مع هذه الكيانات المنهارة ويكأنها ما زالت قائمة .

٣- **وإزاء ما تقدم أصبحت الدولة الأفريقية دولة جباية : فهى** تمارس وظيفتها الاستخراجية من جمع الضرائب وتحصيل الجمارك والرسوم ، وأرباح المؤسسات العامة للإنفاق على الجيش والجهاز البيروقراطى وكافة أجهزة السلطة متجاهلة بذلك وظيفتها التوزيعية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو الأمر الذى أفقدها مشروعيتها لدى المواطن العادى .

ثانيا : طبيعة الدولة الأفريقية :

إذا كانت الأدبيات المتعلقة بالدولة الأفريقية تختلف فى اقترابـاتها وفـى دلالات المفاهيم المتعلقة بها ، فإنها تكاد تتفق على وجود أربعة ملامح رئيسية للدولة الأفريقية ، فهى دولة مركزية ، رخوة ، ودولة وقف ، ودولة نخبة (٢٥) .

١- **فمن حيث هى دولة مركزية :** فيلاحظ أن وجودها بات محسوساً فى كـل مكان ، فهى تتحكم وتوجه-بل وتسئ-إدارة الاقتصاد ، وهى تستهلك الجانب الأكبر من الموارد الاقتصادية إما فى شكل رواتب أو أجور ، وإما من خلال الفساد والمحسوبية ، هى تشكل مجمل الحياة الاجتماعية وتحدد وتؤطر كافة أشكال التفاعلات ، ثم إنها مكافأة العمل السياسى فمن يسيطر عليها يحصل على كل شئ ، حيث اللعبة السياسية لعبة صفرية .

٢- **وفى ذات الوقت فإن الدولة الأفريقية دولة رخوة** Soft State : ذلك أنها تفتقر إلى عصب مؤسسي قوى ، وإلى قواعد وآليات تسمح لها بالتصرف كدولة ، ثم إنها لا تستطيع منع مواطنيها من اللجوء إلى العمل السياسى السرى ، ولا من الممارسات غير القانونية ، كما لا تستطيع منعهم من السيطرة على الاقتصاد السرى (التهريب بكافة أشكاله ، وتجارة السلاح .. الخ) ولذا فمن السهولة بمكان اسقاطها بحروب أهلية ، أو انقلابات عسكرية أو اغتيالات سياسية .

٣- **ثم أنها دولة وقف :** فكل ما فيها موقوف على شخص الحاكم ، حيث لا تفرقة بين شخص الحاكم وبين السلطة السياسية ، فلا تداول للسلطة ومن يمسك بزمامها يستمر فى ذلك مدى الحياة ، لا يحول بينه وبينها إلا مرض مقعد أو وفاة أو اغتيال أو انقلاب ، وقد أدى ذلك إلى شخصنة السلطة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل فى عدم التفرقة بين المال العام والمال

الخاص من جهة ، وبحيث أصبحت مناصب الدولة ممراً إلى الكسب والمغانم الاقتصادية من جهة ثانية ، وصار الفساد والمحسوبية نتاجاً للسيطرة على السلطة من جهة ثالثة .

٤- **والدولة الأفريقية دولة نخبة ترتكن على جماعة أثنية بعينها :** بما يعنيه ذلك من ضرورة التمسك بالسلطة من جانب هذه النخب لحماية مصالحها الذاتية من جهة ، ولحماية مصالح الجماعة الأثنية التى تمثلها من جهة أخرى فى مواجهة النخب التى تمثل الجماعات الأخرى ، وقد ترتب على ذلك نتيجة مفادها أن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية فى أفريقيا ليست مجرد أفعال يقوم بها متمردون أو عسكريون لحماية مصالحهم الذاتية بقدر ما هى تعبير عن رغبة جماعة أثنية فى إزالة أخرى من السلطة لحماية وتحقيق مصالحها (إثيوبيا : الأمهرا/التجراى-رواندا وبوروندى:الهوتو/التوتسى-نيجيريا:الايبو/الهاوسا-السودان:العرب الشماليون/الأفريقيون الجنوبيون ...الخ) على اعتبار أن الامساك بالسلطة يعد مغنماً ، وفقدانها يعد خسارة كبرى من كافة الأوجه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ...الخ.

ثالثا : الدولة الأفريقية حقيقة فعلية أم واقعة رسمية قانونية ؟

يعتنق معظم علماء السياسة مفهوم الدولة على نحو ما أورده ماكس فيبر ، وهو مفهوم يركز بدرجة أساسية على الوسائل لا على الغايات فالدولة لديه عبارة عن جماعة تعيش على إقليم ، مع وجود سلطة تمارس احتكار القوة على الإقليم والشعب [٢٦].

وهكذا فإن هذا المفهوم الذى يركز على الوسائل – احتكار القوى- ينصرف إلى الجانب الفعلى وليس الشرعى ، إلى الجانب الواقعى وليس القانونى ، باعتباره معبراً عن وجود الدولة من عدمه . وبعبارة أخرى فلا يمكن القبول بوجود سلطتين تمتلكان احتكار استخدام القوى على إقليم وشعب واحد ، وإذا ما حدث ذلك فلا معنى للحديث عن وجود دولة على نحو ما يذهب فيبر .

ووفقاً للتعريف السابق فإن قلة من البلدان الأفريقية هى التى يمكن أن يطبق عليها وصف الدولة ، ففى بعض البلدان استطاعت المعارضة أن تحتكر السلطة على أجزاء هامة من الإقليم والشعب على مدى فترة ممتدة (بيافرا-شرق الكنغو الديمقراطية) وفى البعض الآخر ظلت بعض أقاليم الدولة خارجة عن أية

سيطرة سياسية وانتشرت حالة الفوضى فيها (تشاد-أوغندا-الصومال-ليبيريا-سيراليون-غينيا بيساو-أنجولا ...الخ) أكثر من ذلك فإن العديد من الحكومات الأفريقية لا تسيطر بفعالية على النشاطات العامة داخل نطاق اختصاصاتها ، وبالتبعية فهى لا تستطيع فرض قوانينها على كامل الشعب وكامل الإقليم ، كما يصعب عليها ضبط حركات وتحركات السكان عبر الحدود إما لضعفها أو نتيجة لتشتت التجمعات السكانية ، أو نتيجة لكبر مساحة أقاليم بعض هذه الدول ، أو لانتشار الغابات والصحارى فى البعض الآخر .

واستناداً إلى ما تقدم من الصعوبة بمكان اعتبار العديد من البلدان الأفريقية دولاً من الناحية الفعلية والواقعية غير أن كل هذه البلدان ظلت تشكل دولاً ، واستمرت أعضاء فى المجتمع الدولى ، استناداً إلى تعريف آخر للدولة يأخذ به فقهاء القانون الدولى ويعطى أولوية للنص القانونى على حساب الوجود الفعلى . فإيان براونلى Ian Brownlie (٢٧) يعرف الدولة بأنها شخص قانونى ، يعترف به القانون الدولى استنادا إلى أركان أربعة هى

أ) إقليم محدد ب) سكان دائمون

ج) حكومة فعالة

د) الاستقلال والحق فى الدخول فى علاقات مع الدول الأخرى

وواضح من التعريف السابق أن المفهوم القانونى للدولة لدى براونلى إنما يرتبط بدرجة أساسية بإقليم محدد ، وبالاستقلال - أو بالأحرى الاعتراف طالما أن ركنى سكان دائمون ، وحكومة فعالة يصعب توافرهما فى معظم الدول الأفريقية ، وعليه فإنه بدون وجود إقليم محدد وبدون الاستقلال فإنه لا يمكن الاعتراف بوجود دولة ، غير أنه يلاحظ أن الركنين محل الاهتمام لدى براونلى لم يتولدا داخل القارة الأفريقية أو بفعل شعوبها ، ذلك أن حدود أقاليم الدول الأفريقية قد رسمتها القوى الاستعمارية باتفاقيات فيما بينها دون أخذ رأى الشعوب الأفريقية من جهة ، ودونما مراعاة لظروف طبيعية أو اجتماعية من جهة ثانية ، وهى بذلك حددت قسرا حدود الجماعة السياسية "الشعب" بصورة لا تسمح بالحديث عن هوية ثقافية وطنية من جهة ثالثة . أضف إلى ما تقدم فإذا كانت الدول الأوروبية -كونها نتاج تطور تاريخى وتفاعلات سياسية اعتملت فى القارة الأوروبية- لم تكن فى حاجة إلى الاعتراف الدولى بها واعتبرته من الأركان المكملة غير الأصيلة للدولة ، فإن ركن الاعتراف الدولى -الاستعمارى

الأوروبى تحديدا- هو الذى جعل بالإمكان الحديث عن دولة أفريقية ، فقد صار هذا الاعتراف باستقلال هذه الدول بحدودها الاستعمارية يكاد يشكل الركن الأصيل -إن لم يكن الوحيد- من أركان الدولة الأفريقية إزاء توارى بقية الأركان ، بدلنا على ذلك أن عدم اعتراف الغرب باستقلال البانتوستانات فى جنوب أفريقيا العنصرية حال دون قيامها كدول ، وكذلك الحال فى عدم الاعتراف بجمهورية أرض الصومال .

ورغم قناعة علماء السياسة بمحدودية التعريف القانونى للدولة إلا أنهم لا يستطيعون تجاهل وجود دول استمرت رغم اختفاء كافة المقومات الفعلية والواقعية لها ، ودول أخرى لم تظهر إلى الوجود الدولى (جمهورية شمال الصومال) رغم توافر المقومات الفعلية والواقعية بها .

وليس من شك فى أن النظام الدولى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية قد آثر قيام الدولة القانونية على الدولة الفعلية وحصنها بمبادئ السيادة الاقليمية ، وعدم التدخل ، حتى لو تعارض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير خدمة لمصالح القوى الكبرى ، وهو الأمر الذى أسفر عن زيادة أزمة الاندماج الوطنى تعقيدا فى معظم الدول الأفريقية ، خصوصا مع رفض العديد من الجماعات داخل هذه الدول الاطار غير الحقيقى الذى أفضى إلى القهر ، وأبقى على الفساد والمحسوبية ، وكرس التخلف والتمييز [٢٨] .

المبحث الثالث
إشكاليات الوضع الراهن
العولمة وآثارها على الدولة الأفريقية

مع بداية تسعينيات القرن الماضى ، وانتهاء الحرب الباردة ، وسقوط نظام القطبية الثنائية بدأت تجد ظواهر عديدة على الساحة الدولية ، وراحت هذه تلقى بآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على كفاءة وقدرة الدولة الأفريقية على الوجود والاستمرار ، ويبدو أن عملية العولمة بكل ما تفرزه من ظواهر تتجه للقضاء حتى على الأركان الفعلية أصلا - احتكار ممارسة القوة- وهو ما يدفعنا إلى القول بأن هيمنة الدولة الوطنية كسلطة وصية وطاغية على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تصبح هامشية ، هذا إذا لم تنته الدولة كلية فى الأمد المتوسط بسبب فقدانها لوظائفها .

لقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه دول العالم الثالث – وبالأخص الدول الأفريقية – إلى التخلى عن وظائفها الأساسية بشكل أفقد الدولة مبررات وجودها واستمرارها ، ولعل عرضا موجزا لتآكل هذه الوظائف يفسر ذلك الوضع [٢٩] .

أولاً : الوظيفة السياسية والقانونية :

وتتمثل أهم مظاهر التخلى الجبرى عن هذه الوظيفة فيما يلى :

١- تزايد عدد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة التى تغطى كافة مناشط الحياة على المستوى الدولي والوطنى ، والتى تلتزم الدول باحترامها والتعامل معها باعتبارها قوانين وطنية داخلية ، ومن شأن الاخلال بها تعرض الدولة للإدانة أو حتى العقوبات من جانب المجتمع الدولى ، وهكذا تقلصت سلطة الدولة فى صنع القوانين التى تتلاءم مع بيئاتها وتقاليدها وظروفها (حقوق الإنسان–الطفل–الجماعات المهمشة–البيئة–ليبرالية نظام لحكم–اقتصاديات السوق ...الخ) .

٢- تراجع سلطة الدولة عن دورها فى صنع القرار السياسي على المستوى الوطنى لصالح رجال الأعمال فى الداخل ، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات .

٣- تراجع سلطة الدولة فى مواجهة منظمات المجتمع المدنى التى اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة وخصوصا فى المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مثيلة فى الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة فى كثير من الأحيان .

٤- انهيار مبدأ السلامة الإقليمية ، والسيادة المطلقة ، واحترام الحدود ، ذلك أن هذه المبادئ قد تم اختراقها ، ولا قبل لدول العالم الثالث بالدفاع عنها (الإنترنت–البثالتليفزيونى الفضائى–فتح الحدود أمام التجارة الدولية دون عائق–التدخل الانسانى لحماية حقوق الانسان ...الخ) .

٥- انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعى للقوة فى مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوى احترام حقوق الانسان ...الخ . بل وتقلص دورها فى محاكمة مواطنيها وفق قوانينها المرعية (حالة لوكيربى) فيما يعد ايذانا بانهيار مبدأ إقليمية القوانين .

مما سبق وغيره أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة فسعى لتأمين نفسه بعيدا عنها (ظاهرة البوليس الخاص)

واجترأ قطاع أخر على ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب) ، فى حين لجأت الجماعات الأثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية ..الخ إلى السعى للخروج كلية من تحت عباءة الدولة القائمة بالسعى للانفصال فى غمار حرب أهلية بحثا عن تأمين ذاتى جماعى ، فانفجرت الحروب الأهلية بكل تداعياتها المأساوية (لاجئين-إبادة جنس ...الخ) لتطال ما يزيد عن أربعة عشر دولة أفريقية.

ثانياً : الوظيفة الدفاعية

وهى تعنى تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي ، وهذه الوظيفة هى الأخرى أخذة فى التآكل لأسباب نذكر منها :

١- ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكرى لاعتبارات أن الرشادة الاقتصادية ارتكاناً على آليات التكيف الهيكلى ، واعتماداً على أن المجتمع الدولى كفيل بمعاقبة المعتدى ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يتم وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولى .

٢- محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح فى الحصول على نصيب أكبر من مغانم السوق العالمى إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء والرفاهية من الإصرار على السيطرة على الإقليم الوطنى والتمترس خلفه.

واستناداً إلى ما تقدم فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش والبوليس) يجب أن ينصرف إلى الحفاظ على النظام العام فى الداخل ، وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار ، ومن شأن ذلك أن يدفع الشعوب إلى النظر إلى المؤسسة الأمنية- حيث تضخمت قوات البوليس على حساب قوات الجيش – باعتبارها حارسة للمصالح الرأسمالية من جهة ، ومهددة لأمن الغالبية وليس حارسة لها ولا لحدود دولها من جهة أخرى بشكل يفقد الدولة هيمنتها واحترامها لدى المواطنين .

ثالثاً : الوظيفة الاستخراجية :

وهى تعنى سلطة الدولة فى تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات ، ونتيجة لتحصيل الضرائب والرسوم والجمارك ، كما تعنى فى ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود مؤهلة كوسيلة للتبادل ، ووحدة للنقد ومخزناً للقيمة ، وذلك أمر ضرورى لاقتصاديات السوق فى مواجهة الاقتصاد المخطط .

غير أن هذه الوظيفة أخذة فى التآكل هى الأخرى لأسباب نذكر منها

١- بيع مؤسسات القطاع العام فى إطار عملية الخصخصة ، وما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحرير التجارة عن طريق خفض وحتى إلغاء الرسوم والجمارك على التجارة الدولية فى المستقبل المنظور ، وهو ما يعنى تقلص موارد الدولة إلى حد كبير .

٢- إن المبرر الآخر لسلطة الدولة والمتعلق بتعزيز قيمة العملة يبدو أنه هو الآخر فى طريقه إلى الاختفاء ، ذلك أنه لم يعد بمقدور دول العالم الثالث مقاومة ما تفرضه قوى السوق من تأثيرات على قيمة المعاملات النقدية ، ولا على أسعار الصرف (الأزمة الأسيوية) ثم إن التقدم التكنولوجى على وشك القضاء على ما تبقى من سلطة الدولة فى هذا المجال . ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الإئتمان يتزايد بسرعة ، وهى قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها ، ثم إن تحويل الأموال والتجارة عبر الإنترنت لا يخضع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبى على القدرة الاستخراجية للدولة .

رابعاً : الوظيفة التوزيعية :

وإزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام . بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية ، ورغم أن هذه الوظيفة حديثة- حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الموارد ، ومواجهة أى نقص للسلع فى الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين- إلا أنها تشكل مبرراً هاماً للقبول الطوعى بسلطة الدولة . ورغم أن هذا المبرر ما زال قائماً إلا أنه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار دول العالم الثالث إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة-التعليم-الإسكان ...الخ) واضطرارها إلى بيع القطاع العام ، وإلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها المحلية بشكل أضر بالمنتجين الوطنيين ، وبالمحصلة فإن سلطة الدولة فى حماية الضعفاء فى المجتمع قد ضعفت وبالتبعية بات القبول الطوعى بسلطة الدولة محل شك .

خامساً : الوظيفة الثقافية :

وهى تعنى سلطة الدولة فى الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها بالشكل الذى يؤكد على وجود هوية حضارية متميزة تعمق انتماء

المواطن لدولته فى مواجهة الآخر ، غير أن هذه الوظيفة أخذة فى التآكل بفعل آليات الاتصال الدولى ، وأصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وأعراف وتقاليد أجنبية عنه (الرموز-الأسماء-المأكل-اللباس-الفنون...الخ) ، وقد أدى ذلك إلى زيادة أزمة الاندماج الوطنى فى الدول الأفريقية تعقيداً ، خاصة وأنه قد أفرز نماذج استهلاكية مشوهة ، وقيما إضافية تتعارض مع ثقافة المجتمع ، وضرب بالتبعية جهود الدول الأفريقية فى تحقيق مشروعها الوطنى بتنمية ثقافية وطنية تشكل قاعدة لبناء الأمة .

...إن ما سبق وغيره يشير إلى أن الدولة الألإريقية آخذة فى الذبول من الناحية الفعلية والقانونية فى ظل تداعيات عملية العولمة ، وهو الأمر الذى يطرح بالضرورة تساؤلات على جانب كبير من الأهمية .

هل يتجه النظام العالمى إلى العودة للنظام الإمبراطورى حيث توجد إمبراطورية أو أكثر يعيش تحت كنفها وتحت حمايتها ممالك وإمارات إثنية تابعة لها (تقوم على أنقاض الدول الأفريقية الحالية) ولا تتمتع بالمساواة فى السيادة معها؟

لقد بدأت العديد من الدراسات الأجنبية – والأمريكية بالذات – تروج للاعتراف بجمهورية أرض الصومال ، ومنح جنوب السودان حق تقرير المصير والاستقلال بل وذهبت إلى أبعد من ذلك حيث راحت تنادى بضرورة الاعتراف بلوردات الحرب فى الدول الأفريقية التى تشهد حروبا أهلية ، طالما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة فى التعامل معهم ، وطالما استطاع هؤلاء اللوردات تحقيق الاستقرار فى المناطق التى يسيطرون عليها ، ألا يشكل ذلك إرهاصات تنذر بأفول عهد الدولة الإقليمية فى أفريقيا لتقوم على أنقاضها ممالك وإمارات إثنية ضعيفة وتابعة ؟ وألا يشكل اعتراف بعض الدول الأفريقية بالواقع الإثنى فيها دستورياً وفى أجهزة الحكم مقدمة طبيعية لقيام الدولة الإثنية ؟ فإثيوبيا أقامت الفيدرالية الإثنية ، وأوغندا عادت لتعترف بالممالك الأربع فيها ، وجنوب أفريقيا أقامت هيكلا للسلطات التقليدية ، واعترفت بصلاحيات رمزية لملك الزولو ...الخ .

قائمة المصادر والمراجع

١- لمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث راجع الدراسة الهامة التالية :
Goran Hyden, "Rethinking Theories of the State, An Africanist Perspective, "in **Africa Insight,** Vol. ٢٦,No.١،١٩٩٦,pp.٢٦-٢٨ .

وأنظر أيضا :

- د. أحمد زايد : الدولة فى العالم الثالث-الرؤية السوسيولوجية ، (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ص ٩-٤٣ .

٢- Georges Nzongola – Ntalaja, **Nation – Building and State Building in Africa**, (Harare: SAPES, Occasional Paper Series No. ٣, ١٩٩٣), pp.٩ – ١٠ .

٣- Goran Hyden, "African Social Structure and Economic Development " , in Robert J. Bery and Jennifer Seymour Whitaker (eds), **Startegies for African Development,** (Berkeley: University of California Press, ١٩٨٦), pp. ٥٠-٥٨ .

٤- راجع فى هذا الصدد :

- Nicos Poulantzas, **State, Power, Socialism,** (London : New Left Books, ١٩٨٠)pp. ١٠٢-١٣٥.
- Samir Amin, **Unequal Development : An Essay on Social Formations of peripheral Capitalism**,(New York : Monthly Review press,١٩٧٦) p.٢٩ .
- Samir Amin, **Class and Nation**, (New York : Monthly Review press, ١٩٨٠) pp.٢٠-٤٢ .

- Samir Amin, **The Arab Nation,** (London : Zed press, ١٩٧٨), pp.١٠-١١ .

Goran Hyden, " Rethinking ...." **Op. Cit.** pp.٢٨-٢٩ . -٥

٦- وأنظر أيضا :

- Samir Amin,Unequal ..... **Op.Cit,** pp. ٣٠-٣٨.

٧- وأنظر كذلك

- Issa Shivji, **Class Struggle in Tanzania,** (London : Heinemann Educational Books, ١٩٧٥).

Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa,** (Nairobi : East African Educational Publishers, ١٩٨٩) pp. ٢٢٣-٢٤٤ . -٨

Goran Hyden, " Rethinking .... **Op. cit.,** pp. ٢٩-٣٠ . -٩

Robert H. Jackson and C.G.Rosberg, " Why Africa Weak states persist : The empirical and Juridical in statehood " , in **World politics** , vol, ٣٥, No. ١, oct., ١٩٨٢, pp. ١-٢٤ . -١٠

Goran Hyden, "Rethinking .... **Op. cit,** pp. ٣١-٣٤. -١١

Idem -١٢

Idem . -١٣

Idem . -١٤

Idem . -١٥

Peter Skalnik, " Why Ghana is not a nation State " , **in** -١٦
Africa Insight., Vol. ٢٢, No.١, ١٩٩٢, pp.٦٦-٦٧ .

Claude Ake, " Explaining Political Instability in New -١٧
State " in **The Journal of Modern African, Studies**, vol. ١١, No: ٣, ١٩٧٣, pp. ٣٤٧-٢٤٨ .

- وأنظر أيضا :
- Patrick Chabal, **power in Africa** , (London : Macmillan press Ltd., ١٩٩٢), p. ٦٤ .

١٨- لمزيد من التفصيلات حول الممالك الأفريقية السابقة على الاستعمار.أنظر :
- David Birmingham, " Central Africa to ١٩٧٠ : Zambezia, Zaire and The South Atlantic " in **The Cambridge History of Africa** , (Cambridge : Cambridge Univ. prees, ١٩٨١).

Georges Nzongola – Ntalaja, **Op. Cit.,** pp. ١٤-١٥ . -١٩

٢٠- أنظر :
د/ صبحى قنصوه : "قضية الهوية وأثرها على الإدارك الأفريقى للعالم العربى" **فى ندوة العلاقات العربية الأفريقية** ، (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ١٩٩٨) ص ص ١٨١-١٩٧ .

Obafemi Awolowo , **path to Nigerian Freedom,** -٢١
(London, Faber, ١٩٤٧).

Georges Nzongola-Ntalaja, **Op. Cit.,** p. ١٦ . -٢٢

٢٣- . ١٧ p. **Ibid.,**

٢٤- Stephen Ellis, "The Strange Life of African States" , **in Africa Insight,** vol. ٢٦, No. ١, ١٩٩٦, pp. ٣-٤ .

٢٥- Nelson Kasfir, " Class, Political Domination and The African State " in Zaki Ergas (ed), **The African State in Transition,** (London: The Macmillan press, Ltd., ١٩٨٧), pp. ٦٥-٦٧.

- وانظر أيضا :

- Patick Chabal , **Op. Cit.,** pp. ٧٠-٧٧ .

- ولمزيد من التفصيل أنظر :

- Barbara Thomas Wooley & Edmond J. Keller, "Majority Rule and Minority Rights : American Federalism and African Experience" in **The Journal of Modern African Studies**, vol. ٣٢, No. ٣, ١٩٩٤, pp . ٤١٦-٤٢٢ .

٢٦- Robert H. Jackson C.G. Rosbery, " Sovereignty and Underdevelopment. Juridical Statehood in African Crisis" in **The Journal of modern African Studies**, vol. ٢٤, No. ١, ١٩٨٦, pp. ١-٣١.

- وانظر أيضا :

- Robert H. Jackson C.G. Rosbery, Why Africa. .. **Op. Cit.,** pp. ١-٢٤.

٢٧- **Idem**

٢٨- Robert H. Jackson C.G. Rosbery, " Popular Legitimacy in African Multi – Ethnic States", in **The Journal of Modern African Studies**, vol. ٢٢, No. ٢, ١٩٨٤, pp. ١٩٤-١٩٨.

٢٩-لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع :

- إبراهيم نصر الدين : " العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالـــث " فـــى **ندوة العولمة** (جمعية الدعوة الإسلامية العالميـــة ، ١٩٩٨) ص ص ٤٠- ٤٤ .

- Matin Doornbos, " The African State in Academic Debate : Retrospect and Prospect, " in **The Journal of Modern African Studies**, vol. ٢٨, No. ٢, ١٩٩٠, pp. ١٩٣-١٩٨ .

- Jeffery Herbst, " Responding to State Failure in Africa "in **International Security,** vol. ٢١, No. ٣, Winter ١٩٩٦/١٩٩٧, pp. ١٣٦-١٤٤.